

**دلائل تنزيه الله تعالى عن الجسمية والحيز والجهة عند  
الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) في كتابه تأسيس  
التقديس: دراسة في الأدلة السمعية**

**Evidence of God's transcendence from  
corporeality, spatiality, and direction according  
to Imam Fakhr al-Din al-Razi (d. 606 AH) in his  
book "The Foundation of Sanctification": A  
Study in the Scriptural Evidence**

**حسن علي مرعي**

**Hassan Ali Mari**

**جامعة سامراء / كلية العلوم الاسلامية / قسم العقيدة والفكر الاسلامي**

**Samarra University / College of Islamic Sciences /**

**Department of Islamic Creed and Thought**

**أ.د. فراس مد الله مجيد**

**Prof. Dr. Firas Madallah Majeed**

**جامعة سامراء / كلية العلوم الاسلامية / قسم العقيدة والفكر الاسلامي**

**Samarra University / College of Islamic Sciences / Department of**

**Islamic Creed and Thought**

**الكلمات المفتاحية: الرازي، التقديس، الفرق، الحيز، الجسمية.**

**Keywords: Al-Razi, sanctification, difference, space, corporeality**





## الملخص

يتناول هذا البحث موضوعاً جوهرياً في علم الكلام الإسلامي، وهو تنزيه الله سبحانه وتعالى عن صفات الجسمية والمكان والجهة. ويركز البحث على دراسة منهج الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) كما ورد في كتابه تأسيس التقديس، حيث يهدف إلى تسليط الضوء على الأسس المعرفية التي اعتمدها الرازي في تقرير عقيدة التنزيه، يتم التركيز بشكل خاص على الأدلة السمعية المستندة إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، مع تحليل طريقة استخدامها في الرد على الاتجاهات التي تنسب لله تعالى صفات تتعلق بالجسمانية أو المكان والجهة، كما يستعرض البحث مواقف المذاهب الإسلامية المختلفة بشأن هذه القضايا، مبيّناً نقاط الاتفاق والاختلاف بينها، ولا سيما بين أهل السنة من الأشاعرة وبعض المذاهب التي ذهبت إلى التجسيم أو التشبيه. ويُبرز البحث أيضاً خصوصية منهج الرازي في المزج بين النقل السليم والتحليل العقلي الدقيق، حيث سعى إلى تقديم فهم متوازن للنصوص الشرعية بعيداً عن القراءات الحرفية التي تؤدي إلى التشبيه، مع الحفاظ على قدسيته وعمق دلالتها الإيمانية، وخلصت الدراسة إلى أن كتاب تأسيس التقديس يُعد نموذجاً رائداً في الدفاع عن عقيدة التنزيه، وساهم بشكل بارز في ترسيخ المنهج السني القائم على إثبات ما ورد به الشرع ونفي ما لا يليق بذات الله تعالى، وبذلك يحقق هذا النهج توازناً متيناً بين متطلبات الإيمان ومقتضيات العقل.

## Abstract

This research addresses a central theological issue in Islamic kalām, namely the affirmation of God’s transcendence above corporeality, spatial confinement, and direction, through an analytical study of the methodology of Imam Fakhr al-Din al-Razi (d. 606 AH) as presented in his work Ta’sīs al-Taqdīs. The study aims to highlight the epistemological foundations upon which al-Razi based his articulation of the doctrine of divine transcendence, with particular emphasis on transmitted evidences derived from the Qur’an and the Prophetic Sunnah, and an analysis of how these evidences were employed in refuting doctrines that attribute bodily characteristics or spatial and directional limitations to God Almighty. The research also examines the views of various Islamic sects on these theological issues, clarifying points of agreement and disagreement among them, especially between Ahl al-Sunnah represented by the Ash‘arites and certain anthropomorphic and corporealist groups. The study further demonstrates the distinctiveness of al-Razi’s approach in harmonizing authentic transmitted texts with rigorous rational analysis, as he sought to safeguard scriptural texts from literal sensory interpretations that lead to anthropomorphism, while preserving their sanctity and faith-based significance. The study concludes that Ta’sīs al-Taqdīs represents an advanced scholarly model in defending the doctrine of divine

transcendence and played a significant role in consolidating the Sunni methodological approach that affirms what is established by revelation while negating what is rationally and theologically impossible with respect to God, thereby achieving a balanced synthesis between faith and reason

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد الذي أرسله الله بالهدى والكتاب المبين، صلى الله عليه، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وأصحابه الأبرار الذين كانوا خير عون للدين وحماةً لعقيدة الإسلام والمسلمين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

إن من أبرز أهداف الدين الإسلامي تصحيح العقائد الباطلة وتحويلها إلى عقيدة صحيحة نقية خالية من شوائب الشرك والضلال، إذ انطلقت رسالة الإسلام مستندةً إلى عقيدة التوحيد والإيمان، التي تُعد الأساس الذي لا غنى للإنسان عنه لبناء شخصيته وإظهار إنسانيته، لذا كانت الدعوة إلى التوحيد أول ما بدأ به الرسول الكريم محمد ﷺ، حيث جعلها حجر الأساس في بناء الأمة المسلمة، ومع توسع الفتوحات الإسلامية وانتشار الإسلام في مختلف بقاع الأرض، دخلت أمم كثيرة تحت مظلة الدين الإسلامي، حاملةً معها أفكارًا وفلسفات ضالة مثل التشبيه والتجسيم والتعطيل، وسرعان ما بدأ البعض يجادل وينشر هذه الأفكار في المجتمع الإسلامي، مما أدى إلى نقشي القول بالتجسيم والتعطيل بين بعض الأفراد، وهذا التوجه الفكري تسبب في الانحراف عن المنهج الرباني القويم، و أمام هذه التحديات الفكرية، نهض مجموعة من علماء الإسلام للدفاع عن العقيدة الإسلامية وحمايتها من التشويه والانحراف، حيث كرسوا جهودهم لتفكيكها من الأفكار والمعتقدات التي قد تخل بها، وخاضوا نقاشات عميقة ومطولة مع الفلاسفة والمفكرين، مما ساهم في تأسيس ما يُعرف بالفلسفة الإسلامية، استخدم هؤلاء العلماء الفلسفة كأداة فاعلة لنقاش الآخرين وإقناعهم بنصرة الإسلام وضمان انتشاره، وتميز كل منهم بأسلوبه الخاص في الحوار والنقاش، مما أدى إلى ظهور مدارس فلسفية وكلامية متنوعة، لكل واحدة منها منهجها الفريد في تناول القضايا الفكرية والعقدية، من أبرز هؤلاء العلماء الإمام الرازي (رحمه الله)، الذي تصدى لبعض الفرق الكلامية مثل الكرامية والمشبهة والمجسمين، مقدمًا العديد من الآراء الكلامية المعتمدة. مما تمكن من خلال هذه الآراء خوض مناظرات ونقاشات هامة كان لها أثر كبير في التصدي للعقائد الفاسدة والحفاظ على نقاء العقيدة الإسلامية.

اولاً: أهمية البحث : تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز :

١. ماهية المنهج السمعي الذي اعتمده الإمام الرازي في تنزيه الله تعالى عن الجسمية والحيز والجهة.
٢. تسعى الدراسة إلى بيان القيمة العلمية لكتاب تأسيس التقديس بوصفه مرجعاً أصيلاً في الدفاع عن عقيدة التنزيه.
٣. الرد على الاتجاهات التي تُثبت لله تعالى ما يوهم الحد والمكان والجهة.

ثانياً: أهداف البحث : تتمثل اهداف البحث لما يلي:

١. الكشف عن مفهوم التنزيه عند الإمام فخر الدين الرازي، وتحليل الأدلة السمعية التي استند إليها في نفي الجسمية والحيز والجهة عن الله تعالى.
٢. بيان منهج الإمام الرازي في التعامل مع النصوص المتشابهة.
٣. إبراز جهوده في التوفيق بين النقل الصحيح ومقتضيات التنزيه العقدي، مع بيان أثر ذلك في ترسيخ عقيدة أهل السنة والجماعة.

رابعاً: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث عبر التساؤل الآتي : كيف أستدل الإمام الرازي على النصوص السمعية بتنزيه الله تعالى؟  
خامساً: منهجية البحث : اقتضت طبيعة البحث أن تكون وفق المنهج التحليلي النقدي.

سادساً: هيكلية البحث : أتمت هيكلية البحث بتقسيمه الى مقدمة و مبحثين اشتمل كل مبحث منها الى عدة مطالب فرعية ، ثم اختتم بخاتمة تضمنت ابرز ما توصلت اليه من نتائج ، وهي كالآتي :

المبحث الأول: الدلائل السمعية ومنهج الإمام الرازي منها.

المطلب الاول: مفهوم الدلائل السمعية.

المطلب الثاني : منهج الإمام الرازي من خلال الدلائل السمعية .

المبحث الثاني : منهج الفرق في الدلائل السمعية

المطلب الاول: منهج التأويل التفويض وأدلتهم.

المطلب الثاني : منهج المشبهة والمجسمة .

الخاتمة .

## المبحث الأول: الدلائل السمعية ومنهج الإمام الرازي منها. المطلب الاول: مفهوم الدلائل السمعية.

### اولاً: مفهوم الصفات السمعية:

ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة الكثير من الآيات والأحاديث فيها ذكر لصفات الله تعالى توهم التشبيه، كلفظ اليد، والعين، والساق، والصعود، والنزول، والذهاب، والإياب، والجهة، والمكان، والاستواء، والحركة، والسكون، وغيرها من النصوص الشرعية التي تحتمل أكثر من وجه، وفي مقابل هذه النصوص وردت نصوص أخرى تنفي عن الباري (عز وجل) التشبيه والتجسيم ومشابهة المخلوق منها:

قوله تعالى: **سَمِحَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ١١ سجى (سورة الشورى، الآية ١١) الى غيرها من النصوص التي تدعو العبد الى تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات، والامسك عن الخوض في هذه الآيات المتشابهات، قال تعالى: **سَمِحَ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ** ٧ سجى (سورة ال عمران الآية: ٧) فبين الباري سبحانه أن مسلك أهل الحق في هذه الآيات المتشابهة هو رد علمها الى الله سبحانه وتعالى، أما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منها، وهكذا سار الصحابة (رضي الله تعالى عنهم) في هذا المسلك المبارك، الى أن توسعت بلاد الإسلام ودخلت أمم أعجمية لا تحسن لسان العرب إضافة إلى أنها كانت تحمل ثقافات قديمة عن التشبيه والتجسيم (البيهقي، ١٩٨١، ٧١).

وبالتالي اضطر علماء الإسلام إلى سلوك طريق آخر وهو تأويل هذه النصوص الشرعية حسب مقتضيات اللغة العربية، ابعاداً لعقول الناس من أن تستزلهم الأهواء، حتى أصبح هناك عدة توجهات تبعاً للنظر الى هذه النصوص الشرعية، وهو ما سنتحدث عليه بإذن الله تعالى .  
إن المراد بالصفات الخيرية أو السمعية، هي: ما كان طريق إثباته الكتاب والسنة فقط، كالوجه واليدين والعين، وتنقسم الصفات الخيرية او السمعية إلى قسمين:

١. **صفات ذاتية:** وهي التي تكون لازمة للذات أزلاً وأبداً لم يزل الله تعالى ولا يزال موصوفاً بها كالعلم والحياة والإرادة.... الخ.

٢. **صفات فعلية:** ترجع إلى مشيئته تعالى وقدرته كصفة الإستواء والنزول والإتيان والمجيء (البيهقي، ١٩٨١، ٧٢).

ثانياً: منشأ الخلاف بين الفرق الاسلامية: إن سبب الخلاف بين هذه الفرق الكلامية ما يلي :

١. السبب الأول: الاختلاف في نظرتهم إلى النصوص المتشابهة، ومعلوم أن الصلة قوية بين الصفات الخيرية والنصوص المتشابهة، وقد وردت تعاريف مختلفة للمتشابه وتبعاً لهذه التعاريف اختلفت الأنظار، ومن هذه التعاريف:

أ. هو ما خفي بنفس اللفظ ولا يرجى دركه أصلاً (الرجاني، ١٩٨٣، ٢٠٠).

ب. ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى (الاصفهاني، ١٩٩٢، ٤٣٣).

فعلى التعريف الأول أن المتشابه لا يمكن إدراك معناه، فمن أخذ بهذا التعريف قال بالتفويض، ووكل أمر المتشابه إلى الله تعالى وسكت، وعلى التعريف الثاني أعطى مساحة أكبر للعقل في التمييز بين المشكل، فمن أخذ بهذا التعريف مال الى التوسع والاجتهاد في معاني الآيات المتشابهة (الكبيسي، ١٩٦٨، ١٣٧).

من هذا يتبين أن من خلال النظر الى التعريفين السابقين للمتشابه اختلفت أنظار المجتهدين الى الصفات الخيرية باعتبارها من المتشابهات، فمن أخذ بالتعريف الأول فوض وسكت، ومن أخذ بالتعريف الثاني اعلم العقل وأول، وهذا أحد الأسباب التي أدت الى الخلاف في الصفات الخيرية.

٢. السبب الثاني: الوقوف على كلمة الله في قوله: **سَمِحَ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ سَجَى** (سورة آل عمران، ٧) فإذا كان الوقوف على كلمة الله تعالى فمعنى هذا أن التأويل لا يعلمه إلا الله تعالى، أما إذا كان الوقوف على الراسخين في العلم فتكون الآية **سَمِحَ وَالرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يُقُولُونَ ءَأَمَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا سَجَى** (سورة آل عمران، ٧)، وهذا معناه أن العلم بالتأويل منصرف الى الراسخين بالعلم ايضاً (البيجوري، ١٩٩٢، ١٥٧)، وهذه أحد الوجوه التي أدت إلى اختلاف وجهات النظر في الصفات الخيرية.

٣. السبب الثالث: الاختلاف في وجود المجاز في القرآن الكريم، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب، وهنا اختلفت آراء أهل العلم فمنهم من اثبت المجاز ومنهم من نفاه:

- **المثبتون:** وهم الجمهور، وقد ذكر مصطلح المجاز في كتب المتقدمين، فهذا الامام احمد بمن حنبل (رحمه الله) يقول: "أما قوله: **سَمِحَ فَأَذْهَبَا بِأَيْتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ** ١٥ سَجَى (سورة الشعراء، الآية ١٥) فهذا في مجاز اللغة" (بن حنبل، ١٩٨٤، ٩٢).



- **النافون:** وهؤلاء قالوا أنه لا يوجد مجاز في اللغة وإنما الكلام كله على الحقيقة، وفي هذا يقول ابن القيم الجوزية ( رحمه الله ) : " هذا الطاغوت (يقصد المجاز) لهج به المتأخرون، والتجأ إليه المعطلون، وجعلوه جنة ينترسون بها من سهام الراشقين ويصدرون عن حقائق الوحي المبين" (ابن قيم، ٢٠٠٢، ٢٨٥). ثم يقول: " أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيما شرعيا ولا عقليا ولا لغويا" (ابن قيم، ٢٠٠٢، ٢٨٧).

وشبهتهم أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه، بعد هذا يتبين أن الفرق الإسلامية اختلفت في النظر الى هذه النصوص الموهمة، فكانت هناك أربعة توجهات:

١. الأول: الذين فوضوا أمرها الى الله تعالى مع نفي ظاهر هذه النصوص ويسمى هذا المسلك بالتأويل الاجمالي.

٢. الثاني: الذين أولوا هذه النصوص الخبرية وعينوا المراد منها ويسمى هذا المسلك بالتأويل التفصيلي.

٣. الثالث: هو مسلك الاثبات الذين اثبتوا ظاهر هذه النصوص لله تعالى.

٤. الرابع: هو مسلك التشبيه الذين شبهوا الباري سبحانه وتعالى بمخلوقاته (الزركشي، ١٩٥٦، ٢/٢٥٥).

## المطلب الثاني

### منهج الإمام الرازي من خلال الدلائل السمعية

ذكر الإمام فخر الدين الإمام الرازي (رحمه الله) حجج سمعية عن تنزيه الذات الالهية عن الحيز والجهة والجسمية فقال : انتبه إلى المذهب التفسيري المعروف، وهو أن النبي ﷺ سُئِلَ عن ماهية ربه وصفاته وأوصافه، فانتظر الجواب من الله تعالى، فأنزل الله هذه الآية. فإن علمت ذلك، فنفترض أن هذه السورة لا بد أن تكون من النص المقصود، لا من النص المحرف، لأن الله تعالى أجاب على السؤال المُلتبس بجواب واضح، وأنزل المعلومة عند الحاجة، مما يقتضي أن تكون السورة من النص المقصود، لا من النص المحرف. وإذ علمت ذلك، فلا بد من بيان أن كل مذهب يؤيد هذه السورة باطل. ونرى أن قول الله تعالى (أحد) دليل على نفي الجسمانية ونفي المكان والاتجاه. وأما دلالاته على أن الله تعالى ليس بجسم، فذلك لأن الجسم، على أقل تقدير، مركب من جوهرين، وهذا ينافي الوحدة، وقوله (أحد) تأكيد على الوحدة، فقوله (أحد) ينافي الجسمانية. وأما دلالاته على أنه ليس بجوهر، فنسأل: يزعم من ينكرون الجوهر الواحد أن جميع الأشياء في الفضاء لا بد أن يكون لها وجه مختلف عن الآخر، وذلك لأن يمينها لا بد أن يكون متميزاً عن يسارها، وأمامها لا بد أن يكون متميزاً عن خلفها، وعلوها لا بد أن يكون متميزاً عن أسفلها. فكل ما اختلف في شيء فهو قابل للانقسام، ووصف يمينه كوصف يساره، وهما عينان منفصلتان. ولو كان يمينه مطابقاً ليساره، لكان في أحد الصور يميناً وغير يمين، ويساراً وغير يسار. وهذا يقتضي اجتماع النفي والإثبات في صورة واحدة، وهو محال. يزعمون أنه قد ثبت أن كل ما هو مكاني مُحلّل، وأن كل ما ليس مُحللاً ليس واحداً. ولأن الله تعالى موصوف بالواحد، فلا بد أن لا يشغل حيزاً، وهذا يعني أنه ليس جوهرًا. ولا يمكن لمن يؤيد فكرة الجوهر الواحد أن ينكر طبيعته من هذا المنظور. ومع ذلك، يمكنهم استخدام هذه الآية للرد على اعتباره ماديًا من منظور مختلف. وذلك لأن "الواحد" يمكن استخدامه للدلالة على نفي التركيب ووحدة الجوهر، ويمكن استخدامه أيضًا للدلالة على الأضداد والمتنافسين، فلو كان الله تعالى شيئاً... ولو كان واحدًا، لكان كل ما سواه نظيرًا له، وهذا ينفي عنه مفهوم الواحد. ثم أيدوا هذا القول بقوله تعالى: "وليس له نظير"، ولو كان شيئاً، لكان كل ما سواه مساوٍ له. وبناءً على ذلك، يُظهر القسم الأول من هذا الفصل، بناءً على ما أثبتناه، أنه إن عُزِّي، فليس بجسم ولا فرد، فإذا ثبت أنه تعالى ليس بجسم ولا ذات، وجب إثبات أنه ليس في أي مكان أو جهة (الرازي، ٢٠١١، ٦٢)

لأن كل ما ينحصر في مكان أو جهة إما أن يكون جسمًا أو ذاتًا، وإن انقسم فهو جسم، وقد أثبتنا عدم فاعليته، وإن لم يكن منقسمًا فهو ذات واحدة، وقد أثبتنا عدم صحته، وبما أن كليهما مفقود، يُستنتج أنه يستحيل أن يكون لله مباشرة أصلًا، وبناءً على ذلك يُثبت قوله تعالى "واحد" أنه ليس بجسم ولا ذات، ولا في مكان ولا جهة أصلًا، واعلم أيضًا أنه سبحانه وتعالى هو نفسه كما



ذكر في البداية أنه سبحانه وتعالى (هو الله الواحد الأحد) وكونه إلهًا يستلزم اكتفائه بنفسه، وعدم حاجته إلى غيره، فكل جزء من المركب يعتمد على الأجزاء الأخرى، وكل جزء منها ليس هو نفسه، ولذلك كل مركب يعتمد على غيره، وكونه إلهًا ينفي الحاجة إلى غيره، وهذا يستلزم اليقين بأنه واحد، وكونه واحدًا يستلزم اليقين بأنه ليس جسمًا، ولا جوهرًا، ولا مكانًا، ولا جهة، ولذلك، فقد ثبت أن قوله تعالى: **سَمَّحٌ قُلُّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اسجى** (الإخلاص: تحج) دليل كافٍ على صحة هذه المطالب. (الرازي، ٢٠١١، ٦٣)، ومن حجج القرآن هي قوله: **سَمَّحٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ١١ اسجى سجده الشورى**: تحج تحج سجده

قال: لو كان جسمًا لكان شبيهًا بسائر الأجسام في مجموعها، لأننا سنثبت إن شاء الله بالدليل أن جميع الأجسام سواء، وهذا يشبه الطعن في النص، فإذا صح هذا القول، فلماذا لا يصح القول بأنه تعالى، مع كونه جسمًا، لا يزال... بخلاف ذلك، فكما أن الحصان والإنسان يشتركان في كونهما جسمين، فإنهما يختلفان في أحوالهما وصفاتهما، ولا يجوز الاعتقاد بأن الحصان يشبه الإنسان. والجواب من وجهين:

**أولاً:** سنبين أن جميع الأجسام لها نفس الخصائص الأساسية، لو كان الله تعالى جسمًا، لتشابهت ماهيته مع ماهية الجسم الآخر، وهذا يتعارض مع النص، فالحصان والإنسان، خصائص كل منهما الأساسية مطابقة للخصائص الأساسية للآخر، لكن الاختلاف موجود فقط في الصفات والأعراض، ولو كان الجوهران متماثلين، ل... فالصفات الخاصة لكلٍ منها غير لازمة، لا لزوم لها، لأن الأشياء المتماثلة في جوهرها وطبيعتها لا يمكن أن تختلف في صفاتها الذاتية، فلو كان الخالق تعالى جسمًا لكانت صفاته الخاصة متعينة به، ولو كان هذا صحيحًا، لاستلزم وجود مدبر ودليل، مما يبطل أيضًا القول بأن الله قادر على تدبير العالم (الرازي، ٢٠١١، ٦٤)

**ثانيًا:** إذا كان لله تعالى نفس صفة الأجسام، ولكنه يختلف في طبيعته الخاصة، فلا بد أن يكون ذلك في طبيعته، وذلك لأن مفهوم الجسمانية مشترك بينه وبين سائر المخلوقات، أما طبيعة جوهره الفردية فلا يشاركه فيها إضافةً إلى ذلك، فإن مفهوم الوجود المشترك ليس هو مفهوم التمييز، وهذا يقتضي تركيب طبيعته الخاصة، وكل تركيب طارئ لا لزوم له، كما بينا وعليه، فهذا السؤال غير صحيح (الرازي، ٢٠١١، ٦٤).

**ثانيًا:** قول الله تعالى: **سَمَّحٌ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ ٢٦ اسجى سجده لقمان**: تمدح سجده يقول: هذه الآية تدل على أن الله تعالى قائم بذاته، ولو كان جسمًا لما استقل بذاته، لأن كل جسم مكون من أجزاء متعددة، وكل جزء يعتمد على الآخر، إضافةً إلى ذلك إذا كان من المقرر أن يقتصر على اتجاه معين، كان عليه أن يعتمد على تلك الجهة، مما ينافي استقلاليته المطلقة (الرازي، ٢٠١١، ٦٥).

ثالثاً: يقول الله تعالى: **سَمَّحٌ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ١٠٣** سجى سجداً لأنعام: تحمّجتمج سحج ، مما يدل على أن الله تعالى لا يُحد بالشكل أو الحجم أو الصورة، وإلا لكان الإدراك والمعرفة محصورين به تعالى وهذا خلافاً للنص، فإن سأل قائل: لماذا لا يُمكن القول إنه مع كونه جسمًا، فهو... هل لا يزال جسمًا كبيرًا؟ وبالتالي، لا يدخل هذا الفهم في الإدراك أو المعرفة، وتساءلنا: لو كان هذا صحيحًا، لجاز القول إن علم الخلق ورؤيته لا يشملان السماوات والجبال والبحار، فهذه الأخيرة أجسام كبيرة، لا يغطي البصر أطرافها ولا علمها. ولو كان هذا صحيحًا، لما كان هناك فائدة من إدخال وصف الله تعالى في هذا الوصف (الرازي، ٢٠١١، ٦٥).

رابعاً: قوله تعالى: **سَمَّحٌ نَّمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ سَجَى (الأعراف : ٥٤)**، لو كان تعالى في جهة فوق لكان سماء ولو كان سماء لكان مخلوقاً لنفسه وذلك محال، فكونه في جهة فوق محال ، وإنما قلنا أنه تعالى لو كان في جهة فوق لكان سماء لوجهين، لو كان فوق العرش لكان من جلس في العرش ونظر إلى فوق لم ير إلا نهاية ذات الله تعالى فكانت نسبة نهاية السطح الأخير من ذات الله تعالى إلى سكان العرش كنسبة السطح الأخير من السماوات إلى سكان الأرض وذلك يقتضي بالقطع بأنه لو كان فوق العرش لكان ذاته كالسماوات لسكان العرش فثبت أنه تعالى لو كان مختصاً بجهة فوق لكان ذاته سماء (الرازي، ٢٠١١، ٦٨).

## المبحث الثاني: منهج الفرق في الدلائل السمعية

### المطلب الاول: منهج التأويل التفويض وأدلتهم

اختلفت مواقف الفرق الإسلامية تجاه هذه الصفات، حيث انقسمت آراؤهم بين من قام بتأويلها، ومن توقف عندها دون تأويل، ومن أثبتها كما جاءت، ومن وقع في تشبيه صفات الخالق بال مخلوق في هذا السياق، سأستعرض آراء هذه الفرق بشكل مختصر:

القول الاول: منهج التفويض:

اولاً: مفهوم التفويض: التفويض في اللغة: من "قَوَّضَ" إليه الأمر: رده إليه (الجوهري، د.ت، ٣ / ١٠٩٩)

التفويض في الاصطلاح: ردُّ الأمر إلى الله والتبرؤ من الحول والقوة، وقد ذهب بنهج هذا المنهج: عبد الله بن المبارك، وجماعة من أهل الحديث كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن اسماعيل البخاري، وابو داود السجستاني (الماتريدي، ٢٠١١م، ١ / ٢٨٥).

وعزا الإمام السيوطي هذا المذهب إلى جمهور أهل السنة فقال: وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ولا نفسرها مع تنزيلها له عن حقيقته (السيوطي، ١٩٧٤، ٣ / ١٤).

أدلتهم:

التمسك بوجوب الوقف على قوله تعالى: **سَمَّحَ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ سَجَى** (آل عمران: ٧).  
وجه الدلالة في هذه الآية: أن الله تعالى بين أن التأويل مختص به تعالى، فلا يعلم المتشابهات إلا هو - ان تأويل المتشابه قد يكون معلوماً، وقد يكون مظنوناً، والقول بالظن غير جائز (السيوطي، ١٩٧٤، ٢٤٠).

القول الثاني: منهج التأويل:

اولاً: مفهوم التأويل :

- التأويل لغة : الهمزة والواو واللام أصلان يدلان على ابتداء الأمر وانتهاءه، وآل يؤول أي رجع، قال يعقوب: يقال "أول الحكم إلى أهله" أي أرجعه وردّه إليهم، والتأويل من الأول، أي: الرجوع إلى الأصل (الاصفهاني، ١٩٩٢ : ٩٩).

- التأويل في الاصطلاح: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة (الجرجاني، ١٩٨٣ : ٥٠).

ثانياً: أسباب التأويل: إن الذي دفع النهج إلى سلوك مذهب التأويل في الصفات الخبرية جملة من الأسباب من ابرزها ما يلي (الشافعي، ٢٠٠٥: ١٢١):

١. أنا إذا كففنا الألسنة عن الخوض في آيات الصفات ولم نتبين معناه؛ فكيف لنا بكف القلوب عن التزام الظاهر الحسي المتبادر من عروض الوسواس والشك وسبق الوهم إلى ما لا يليق به تعالى.

٢. إنَّ الاشتغال بالنظر المؤدي إلى الصواب والعلم أولى من الوقوف مع الجهل مع القدرة على نفيه.

٣. إنَّ السكوت عن الجواب إن اكتفي به في حق المؤمن المسلم الموفق والعامي، فلا يكتفي به في جواب المنازع من مبتدع، أو كافر، أو مصمم على التشبيه والتجسيم.

٤. إنَّ انبلاج الصدور بظهور المعنى والعلم به أولى من تركه بصدد عروض الوسواس والشك ومن ذا الذي يملك القلب مع كثرة تقلبه.

٥. أضف إلى ذلك ظهور مذاهب كلامية جارفة تدعو إلى غير منهج أهل السُّنة، فما بين مؤول معطل بالغ في التأويل، وما بين مجسم مشبه مبالغ بالتزام الظاهر من النصوص، فوجب دفع الشبه عن الدين، وهذا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

## المطلب الثاني

### اقوال الفرق الاسلامية في التأويل والتثبيت

**القول الاول:** مذهب جمهور المتكلمين من اهل السنة والجماعة من الأشاعرة و الماتريدية والمعتزلة: هناك فرق في التأويل بين المعتزلة ومدرسة أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، فالمعتزلة بالغوا في تأويل الصفات حتى عطلوا الصفات حقيقة، بينما أهل السنة لم يقفوا في التعطيل، وإنما أولوا وفق القواعد الدقيقة التي وضعوها وهي قواعد السلف بالحقيقة، والشريعة الإمامية، وهو محكي عن الإمام مالك والأوزاعي (رحمهم الله)، القائلين بالعمل بالتأويل في بعض ظواهر القرآن والاحبار (صبحي، ٢٠٠٥: ١٢٥)

**أدلتهم :**

- صرف هذه الآيات والاحبار الى ما يحتمل من الوجوه التي لا تتناقض الآيات المحكمة، فما كان يحتمل أكثر من تأويل لم يقطعوا على واحد منها، لانعدام دليل الوجوب على ذلك، فمثلا اليد يراد بها: القوة، والقدرة والسلطنة، والمملكة، والغنى، والنعمة، والكف، والجارحة، فيضاف الى الله تعالى ما لا يناقض التوحيد ويسمى هذا المذهب بمذهب الخلف ( الخلف: هم الطائفة الكثيرة الكبيرة من الأئمة والعلماء الثقات من الفقهاء والمحدثين وعلماء أصول الدين وغيرهم الذين جاءوا بعد المائة الثالثة، وقيل بعد الخمسمائة، فقالوا في آيات الصفات وأحاديثها بما يسمى تأويلا تفصيليا، يعنون تفصيل ما أجمل السلف القول فيه، مع تنزيه الله تعالى عن مشابهة الخلق فقالوا لعل المعنى المقصود هو كذا وكذا(الشافعي، ٢٠٠٥، ٧١).

- أن الله تعالى جعل الكتاب العزيز قسمين: محكم و متشابه، وجعل المحكمات هنّ اصل الكتاب بحيث أن المتشابهات تُرد الى المحكمات، فالآية الكريمة ارشدت الى التأويل وفهمتنا المعيار الصحيح، بأن ننشئ احتمالات صحيحة تعود الى اصلها حتى لا يتطرق اليها الفتنة والظلال والباطل، ومع هذا لا نجزم أنه هو مراد الله تعالى (القادري، ١٩٨٩، ٨٢، ٨٣).

- قوله تعالى : **سَمِحَ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ** (سجى (آل عمران: ٧).

**القول الثاني :** مذهب أهل الاثر وعلى رأسهم الإمام ابن خزيمة (رحمه الله) في كتابه "التوحيد وإثبات صفات الرب"، والدارمي في كتابيه "الرد على الجهمية (السجستاني، ١٩٩٨، ١ / ٢١٥).  
ويتلخص مذهبهم: بأن الإيمان بالمعاني الظاهرة لنصوص الصفات الخبرية، وهي: إثبات ما أثبتته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه (الكبيسي، ١٩٦٨، ١١٨).

**أدلتهم:**

- ينبغي ان نتعامل مع الصفات سواء كانت خبرية كالعين واليد، او صفات معاني كالعلم والحياة، بنفس القدر، فكما أثبتنا صفات المعاني ينبغي ان نثبت الصفات الخبرية.  
- إنَّ القول في الصفات كالقول في الذات، فكما أنَّ الباري عز وجل له ذات لا تشبه ذوات المخلوقين؛ كذلك له صفات ذات وفعل لا تشبه المخلوقين.  
- إنَّ كل ما في القرآن معلوم ومفهوم، وليس في القرآن شيء غير مفهوم او ظاهر لا يراد او لا يفهم معناه، فكل ما جاء في القرآن والسنة يؤخذ على ظاهره ولا يجوز تأويله او التوقف فيه (ابن قيم، ٢٠٠٢، ١٣١).

القول الثالث : منهج المشبهة والمجسمة، ولقد نهج بهذا المنهج: أن أصحاب هذا القول صنفان:  
١. صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره او بالتناسخ، وهم السبئية، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والكرامية، وغيرهم.

٢. المشبهة الذين شبهوا صفاته بصفات المخلوقين هم: المعتزلة البصرية، والكرامية، والزرارية : وهم أصحاب زرارة بن أعين، وهؤلاء قالوا: صفات الله تعالى حادثة، أي: أن الله تعالى كان ذاتا بغير صفات، ثم اكتسب الصفات بعد ذلك، فلم يكن عليما ثم صار عليما، ولم يكن قادرا ثم صار قادرا، ولم يكن قديرا، فصار قديراً (الزهيري، ١٩٨٤، ١١ / ٦)؛ (القاضي، ١٩٩٨، ٢٢٥).

**أدلتهم :**

- قالوا: المعقول إما الجسم و إما العرض، والقديم تعالى يستحيل أن يكون عرضا، فيجب أن يكون جسما (القاضي، ١٩٩٨، ٢٢٥).  
- إنَّ من صح أنَّ يعلم ويقدر مفارق لمن لا يصح أن يعلم ويقدر مفارقة الجسم للعرض، والقديم تعالى ممن يصح أن يعلم ويقدر، فيجب ان يكون جسما.

- قول تعالى: **سَمَّحٌ وَلُصِّنَعٌ عَلَى عَيْنِي ۖ سَجِيٌّ** (طه: ٣٩)، قالوا: اثبت له العين وذو العين لا يكون الا جسما (الحنفي، ١٩٨٩، ٢٢٧)، الى غيرها من الصفات الخبرية التي شبهوا فيها الخالق بالمخلوق (الجويني، ١٩٦٩م، ٤١٩).

## الخاتمة

الحمد لله الذي بلغني التمام ، وأرشدني الى حسن القول والمقام بتتزيه العظيم العلام عليه السلام، ومن بعد ختام البحث المستل من رسالتي الموسومة ( الإمام فخر الدين الرازي وآراءه الكلامية في ضوء كتابه تأسيس التقديس / القسم الاول: الدلائل الدالة على كونه تعالى منزهاً عن الجسمية والحيز ( عرض ومناقشة) وجدت به نتائج عدة لعل من ابرزها ما يلي :

١. نهج الإمام الرازي ( رحمه الله) الى منهج التأويل ويذكر بأن جميع فرق الإسلام مُقرون بأنه لا بد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والاحبار"، وبهذا المذهب قالت المعتزلة هناك فرق في التأويل بين المعتزلة ومدرسة أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، فالمعتزلة بالغوا في تأويل الصفات حتى عطلوا الصفات حقيقة، بينما أهل السنة لم يقعوا في التعطيل، وإنما أولوا وفق القواعد الدقيقة التي وضعوها وهي قواعد السلف بالحقيقة.

٢. خالف الإمام الرازي مذهب المشبهة والمجسمة من الكرامية وغيرهم .

٣. خالف الإمام الرازي رحمه الله مذهب اهل الاثر القائلين بعدم التأويل والتشبيه والتجسيم بل يثبتون صفات الباري كما انزلت ، لكنه وقف موقف المحايد عكس ما وقف ضد المشبهة والمجسمة .

## المصادر

١. القرآن الكريم .
٢. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين. (٢٠٠٢)، مختصر الصواعق المرسله. دار الحديث.
٣. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن هلال بن أسد الشيباني، (١٩٨٤)، الرد على الجهمية والزنادقة (تحقيق صبري بن سلامة شاهين). دار الثبات للنشر والتوزيع.
٤. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، (١٩٨١)، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث (تحقيق أحمد عصام الكاتب). دار الآفاق الجديدة.
٥. البيجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد. (١٩٩٢). تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد. دار الكتب العلمية.
٦. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. (١٩٨٣). التعريفات. دار الكتب العلمية.
٧. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. (د.ت). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار). دار العلم للملايين.
٨. الجويني، إمام الحرمين. (١٩٦٩). الشامل في أصول الدين (تحقيق علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير محمد مختار). دار المعارف.
٩. الحنفي القادري، حمد رضا خان، والقادري الأزهرى، محمد أختر رضا خان. (١٩٨٩). قوارع القهار في الرد على المجسمة الفجار. دار الرسالة الإسلامية للنشر.
١٠. الرازي، فخر الدين. (٢٠١١). تأسيس التقديس. دار نور الصباح.
١١. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. (١٩٥٦). البرهان في علوم القرآن (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). دار إحياء الكتب العربية.
١٢. الزهيري، حسن أبو الأشبال. (١٩٨٤). شرح كتاب الإبانة من أصول الديانة. دار الوثائق المصرية.



١٣. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. (١٩٩٣). طبقات الشافعية الكبرى. هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٤. السجستاني، أبو سعيد عثمان بن سعيد. (١٩٩٨). نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد. مكتبة الرشد.
١٥. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. (١٩٧٤). الإلتقان في علوم القرآن (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٦. الشافعي، ابن جماعة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني الحموي بدر الدين. (٢٠٠٥). إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (تحقيق وهبي سليمان غاوجي الألباني). دار اقرأ.
١٧. الأصفهاني الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد. (١٩٩٢). المفردات في غريب القرآن (تحقيق صفوان عدنان الداودي). دار القلم.
١٨. القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي. (١٩٩٨). شرح الأصول الخمسة. مجلس النشر العلمي.
١٩. الكبيسي، محمد عياش. (١٩٦٨). الصفات الخيرية عند أهل السنة والجماعة. المكتب المصري الحديث.
٢٠. النسفي، أبو المعين ميمون الماتريدي. (٢٠١١). تبصرة الأدلة في أصول الدين (تحقيق محمد الأنور حامد عيسى). المكتبة الأزهرية للتراث.
٢١. صبحي، أحمد محمد، (١٩٨٥)، في علم الكلام: دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية. دار النهضة العربية.



## References

### -The Qur'an.

1. Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub ibn Sa'd Shams al-Din. (2002). *Mukhtasar al-Sawa'iq al-Mursalat*. Dar al-Hadith.
2. Al-Raghib al-Isfahani, Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad. (1992). *Al-Mufradat fi Gharib al-Qur'an* (Ed. Safwan 'Adnan al-Dawudi). Dar al-Qalam.
3. Ibn Hanbal, Ahmad Abu Abdullah Ahmad ibn Muhammad ibn Hilal ibn Asad al-Shaybani. (1984). *Al-Radd 'ala al-Jahmiyyah wa al-Zanadiqah* (Ed. Sabri ibn Salamah Shahin). Dar al-Thabat li-l-Nashr wa-l-Tawzi'.
4. Al-Bayjuri, Ibrahim ibn Muhammad ibn Ahmad. (1992). *Tuhfat al-Murid Sharh Jawharat al-Tawhid*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
5. Al-Bayhaqi, Ahmad ibn al-Husayn ibn 'Ali ibn Musa al-Khurasani. (1981). *Al-I'tiqad wa al-Hidayah ila Sabil al-Rashad 'ala Madhhab al-Salaf wa Ashab al-Hadith* (Ed. Ahmad 'Issam al-Katib). Dar al-Afaq al-Jadidah.
6. Al-Jurjani, 'Ali ibn Muhammad ibn 'Ali al-Zayn al-Sharif. (1983). *Al-Ta'rifat*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
7. Al-Jawhari, Abu Nasr Isma'il ibn Hammād al-Farabi. (n.d.). *Al-Sihah: Taj al-Lughah wa Sihah al-'Arabiyyah* (Ed. Ahmad 'Abd al-Ghafur Attar). Dar al-'Ilm li-l-Malayin.
8. Al-Juwayni, Imam al-Haramayn. (1969). *Al-Shamil fi Usul al-Din* (Eds. 'Ali Sami al-Nashshar, Faysal Badir 'Awn & Suhayr Muhammad Mukhtar). Dar al-Ma'arif.
9. Al-Qadiri al-Hanafi, Hamd Rida Khan & Al-Qadiri al-Azhari, Muhammad Akhtar Rida Khan. (1989). *Qawari' al-Qahhar fi al-Radd 'ala al-Mujassimah al-Fijar*. Dar al-Risalah al-Islamiyyah.
10. Al-Razi, Fakhr al-Din. (2011). *Ta'sis al-Taqdis*. Dar Nur al-Sabah.
11. Al-Zarkashi, Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Bahadir. (1956). *Al-Burhan fi 'Ulum al-Qur'an* (Ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim). Dar Ihya' al-Kutub al-'Arabiyyah.
12. Al-Zuhairi, Hasan Abu al-Ashbal. (1984). *Sharh Kitab al-Ibanah min Usul al-Diyanah*. Dar al-Watha'iq al-Misriyyah.
13. Al-Subki, Taj al-Din 'Abd al-Wahhab ibn Taqi al-Din. (1993). *Tabaqat al-Shafi'iyyah al-Kubra*. Hajr li-l-Tiba'ah wa-l-Nashr wa-l-Tawzi'.
14. Al-Sijistani, Abu Sa'id 'Uthman ibn Sa'id. (1998). *Naqd al-Imam Abi Sa'id 'ala al-Murisi al-Jahmi al-'Anid fima Iftara 'ala Allah 'Azza wa Jall min al-Tawhid*. Maktabat al-Rushd.



15. Al-Suyuti, 'Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din. (1974). *Al-Itqan fi 'Ulum al-Qur'an* (Ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim). The Egyptian General Book Authority.
16. Ibn Jama'ah al-Shafi'i, Abu Abdullah Muhammad ibn Ibrahim ibn Sa'd Allah al-Kinani al-Hamawi Badr al-Din. (2005). *Idhah al-Dalil fi Qat' Hujaj Ahl al-Ta'til* (Ed. Wahbi Sulayman Ghawji al-Albani). Dar Iqra'.
17. Subhi, Ahmad Muhammad. (1985). *Fi 'Ilm al-Kalam: A Philosophical Study of the Doctrines of Islamic Sects*. Dar al-Nahdah al-'Arabiyyah.
18. Al-Qadi 'Abd al-Jabbar ibn Ahmad al-Asad Abadi. (1998). *Sharh al-Usul al-Khamsah*. Majlis al-Nashr al-'Ilmi.
19. Al-Kubaysi, Muhammad 'Ayyash. (1968). *Al-Sifat al-Khabariyyah 'inda Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah*. Al-Maktab al-Misri al-Hadith.
20. Al-Nasafi, Abu al-Mu'in Maymun al-Maturidi. (2011). *Tabsirat al-Adillah fi Usul al-Din* (Ed. Muhammad al-Anwar Hamid 'Issa). Al-Maktabah al-Azhariyyah li-l-Turath.